فتح المكتب وجهته لسكرتير نقابة بيت لحم. والمحاولة كانت واضحة وتهدف إلى تخويف النقابيين وبالتالي التوقف عن فتح مكاتب جديدة في القرى وإقفال ما سبق فتحه منها. لكن السلطة العسكرية اضطرت للتراجع أمام صمود وشجاعة النقابيين الذين أصروا على توكيل المحامية الشيوعية فيليتسيا لانغر رفع دعوى أمام المحكمة العليا ضد الحكم العسكري، وبعدها توقفت محاولات السلطة ملاحقة المكاتب النقابية باسم القانون.

ورغم أن مكاتب النقابات في القرى مازالت تتعرض لقمع السلطات العسكرية وروابط القرى، فإن النقابات نجحت، خلال سنتين تقريباً، في فتح حوالي ٢٠ مكتباً، وبالطبع مازال الطريق طويلاً لكون عدد القرى والمخيمات يزيد، كما أسلفنا، عن ٤٥٠ قرية ومخيماً.

ودور مكاتب النقابات، جنباً إلى جنب مع فرق العمل التطوعي ولجان الطلبة الثانويين وغيرهم، يتعزز يوماً بعد يوم على النطاق الوطني في مقاومة روابط القرى، الجسم البديل والخطر لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولعل حادثة اعتقال النقابيين في إذنا، يوم ١٩٨١/٩/٢٣، بمناسبة حفلة غداء أقيمت لرئيس رابطة قرى الخليل في القرية، وإطلاق سراحهم بعد انتهاء الحفلة، ثم تكرار دعوتهم للتحقيق على مدى أيام متتالية بعد ذلك، تشير إلى طليعية الدور الذي تمارسه مكاتب النقابات في التصدي الفعال لتلك الروابط وفضح سياستها.

أهمية تضافر الجهود

مما تقدم يتبين كم هو واسع وخصب ومنتج التنافس بين القوى الوطنية المختلفة وتضافر جهودها في النضال من أجل تنظيم العمال وتنسيبهم إلى النقابات. ومثل هذا المجال مفتوح أيضاً في أوساط الفلاحين والمعلمين وصغار البرجوازيين في المدن الخ...

لكن التنافس في الغالب ينعكس سلبياً على العمال، وغيرهم من فئات شعبنا، المحتاجة للتنظيم والتعبئة للتصدي لمخططات الاحتلال. وتنسى القوى الوطنية المتنافسة أحياناً أن الجماهير ذاتها هي محط أنظار سلطات الاحتلال وأتباعه بغرض تنظيمها وتعبئتها للتساوق مع مخططاته، كما تفعل من خلال روابط القرى مثلاً.

والمهمة الرئيسية المطروحة أمام جميع القوى الوطنية، كما سلف وذكرنا، هي مهمة تنظيم الطبقة العاملة في النقابات والعناية بالعمال العاملين داخل الخط الأخضر. وإذا كانت النقابات تشهد نهوضاً في التنسيب وإحياء نقابات كانت مجمدة، والتقدم بطلبات ترخيص نقابات جديدة لاستيعاب العمال غير المنظمين، فإن الهدف مازال بعيد المنال.

إن النقابات، بوضعها الحالي، أخذت تواجه مشاكل النمو. فالنقابات الكبيرة مثلاً باتت غير قادرة على عقد جلسة كاملة لهيئتها العامة بسبب ضيق مقراتها، ورفض سلطات الاحتلال العسكرية السماح لها باستئجار قاعة عامة لهذا الغرض، خوفاً من أن يتحول الاجتماع العمالي إلى تظاهرة ضد الاحتلال، وبسبب ضعف النقابة المالي وعدم قدرتها على استئجار مقرات مكاتبها في القرى.